

باريس الأنوار أبعدت 32 ألف مهاجر في 2011

المغاربة في صدارة قائمة الموقوفين بمراكز الحجز الإداري بفرنسا

■ أخبار اليوم ■

الخميس 16 فبراير 2012

كشف التقرير الأخير الذي أصدرته لجنة التضامن النشط مع المهاجرين «cimade» وهي منظمة حقوقية فرنسية تعنى بشؤون المهاجرين، أن نسبة المغاربة المحتفظ بهم في مراكز الحجز الإداري تحضيراً لطردهم من التراب الفرنسي تمثل أكثر من 13 في المائة من مجموع الأجانب المحتجزين من 155 جنسية، أي حوالي 1700 مهاجر مغربي. وحسب نفس التقرير، فإن أكثر من 14 ألف مهاجر أجنبي تم وضعهم بهذه المراكز في سنة 2011 في انتظار طردهم وترحيلهم من فرنسا، ينضافون إلى أكثر من 32 ألف مهاجر أجنبي مبعدين في 2011.

وحسب التقرير، استقبلت مراكز الحجز الإداري في فرنسا أكثر من 30 ألف مهاجر أجنبي في وضعية غير قانونية، كما أن العدد ارتفع بنسبة 50 في المائة خلال الفترة المتراوحة بين 2007 و2011. وكشف التقرير أيضاً أن من بين المحتجزين بهاته المراكز أكثر من 180 أسرة و380 طفلاً من بينهم 70 رضيعاً.

ويؤكد تقرير منظمة «سيماد» أن مدة الحجز للحصول على ورقة المرور القنصلية الضرورية لإبعاد المحتجزين بهاته المراكز

تفوق في بعض الأحيان شهراً، وكانت في السنوات الأخيرة تتراوح ما بين يوم واحد و32 يوماً. غير أنها منذ يوليو 2011، أصبحت مدة الحجز الإداري تصل إلى 45 يوماً حتى وإن كانت إمكانية الحصول على ورقة المرور القنصلية تبقى ضعيفة أو مستحيلة.

في مركز الحجز الإداري الموجود في مدينة «بوبيني» (ضاحية باريس) والذي استقبل في 2011 أكثر من 2700 مهاجر أجنبي، كانت نسبة المغاربة من بينهم تمثل 8 في المائة من عدد المحتجزين الإجمالي أي أكثر من 350 مهاجر مغربي، فيما تصدر المهاجرون التونسيون القائمة بأكثر من 25 في المائة. وفي مركز «هونداي»، تصدر المغاربة القائمة بـ49 مهاجراً

مغربياً محتجزاً من أصل 362 رهن الحجز الإداري بما يمثل 14 في المائة من العدد الإجمالي. كما يتصدر المغاربة والجزائريون قائمة المهاجرين الأجانب المحتجزين بمركز «ليسكن» بنسبة 13 في المائة من مجموع 1917 محتجزاً إدارياً، فيما يعتبر المهاجرون المغاربة ثالث جالية أجنبية في قائمة «ضيوف» مركز الحجز الإداري بمدينة «ليون» بأكثر من 205 مهاجرين رهن الحجز الإداري بعد الجزائريين بأكثر

من 270 محتجزاً والتونسيون بأكثر من 220 مهاجراً من أصل 1079 محتجزاً أجنبياً ينتظرون قرار وزير الداخلية الفرنسي بترحيلهم.

ومن أصل 2355 مهاجراً أجنبياً محتجزاً إدارياً في «مرسيليا» كان عدد المغاربة من بينهم هو 461 بعد التونسيين (579 محتجزاً إدارياً) والجزائريين (465)

وقبل الأتراك (229). كما تصدر المهاجرون المغاربة قائمة المحتجزين الإداريين في مراكز الحجز الإدارية في مدينة «نيم» وفي مركزي «بربينيان» و«سيت» بحوالي 1300 محتجز من أصل 2382 محتجزاً إدارياً، وتقاسم المغاربة والجزائريون الرتبة الأولى في قائمة المحتجزين إدارياً في «ستراسبورغ» بنسبة 10 في المائة من أصل



بعض المهاجرين في فرنسا (خاص)

701 محتجز أجنبي. فيما كان المغاربة ثاني جالية أجنبية رهن الحجز الإداري بمركز الحجز الإدارية في مدينة «نيم» وفي مركزي «بربينيان» و«سيت» بحوالي 1300 محتجز من أصل 2382 محتجزاً إدارياً، وتقاسم

المغاربة والجزائريون الرتبة الأولى في قائمة المحتجزين إدارياً في «ستراسبورغ» بنسبة 10 في المائة من أصل

في المائة من العدد الإجمالي فيما يأتي المغاربة على رأس القائمة مغاربية وفي الرتبة الرابعة على مستوى مجموع المحتجزين الأجانب. وحسب التقرير، فإن هاته المراكز هي عبارة عن مواقع للحجز الإداري، يحتفظ فيها بالمهاجرين غير الشرعيين لفترات مختلفة أصبحت تتجاوز 40 يوماً في انتظار الحصول على ورقة المرور القنصلية الضرورية لترحيلهم في الوقت الذي تنص التشريعات الجارية بها العمل على أن لا تتجاوز مدة الحجز 48 ساعة كحد أقصى.

تنضاف هاته الأرقام حسب تقرير منظمة «سيماد» الحقوقية وغير الحكومية إلى أرقام وزارة الداخلية الفرنسية التي تكشف عن تراجع نسبة منح بطاقة الإقامة للأجانب في سنة 2011 بنسبة 6.3 في المائة وتراجع الهجرة المهنية بنسبة 46 في المائة والهجرة العائلية بنسبة 14 في المائة، مما يعني أن سنة 2011 كانت سنة عصيبة بالنسبة للمهاجرين الأجانب وبخاصة مهاجري منطقة شمال إفريقيا والمهاجرين في وضعية غير قانونية. وحتى منح الجنسية الفرنسية لطالبيها، فقد أصبح مقيداً بشروط كلود غيون (وزير الداخلية) المتشددة بدعوى أنه لا يمكن أن يصبح المرء فرنسياً عن طريق الصدفة.

إن أصبح على طالب الجنسية إتقان الحديث باللغة الفرنسية والخضوع لمبادئ الجمهورية. وإلى جانب الإبعاد والاحتجاز في مراكز الحجز الإداري، تراجع معدل الإقراء بحق اللجوء بنسبة 1 في المائة، وقد برر وزير الداخلية الفرنسي ذلك بأن المهاجرين يستغلون نظام اللجوء بتقديم طلبات هدفها الهجرة الاقتصادية. وكان تقرير منظمة «سيماد» حول حالة الهجرة في فرنسا في 2011 قد أوضح أيضاً أنه بضغط من أوروبا التي تربط مساعداتها بسياسة رادعة للهجرة غير الشرعية، قامت عدة دول إفريقية من بينها المغرب وموريتانيا والجزائر بتشديد تشريعاتها إزاء المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على أراضيها. إذ يؤكد التقرير أن المغرب والجزائر لا يترددان في احتجاز وطرده المهاجرين غير الشرعيين من أراضيهم. واعتبر التقرير أن كل هاته الإجراءات تنضاف إلى سياسة الترحيل والإبعاد والحجز الإداري التي تنخرط في سياق سياسة الحد من التمتع بالحقوق وتهتميش الأجانب وتجريمهم واستخدام قوانين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط كذريعة لحبس المهاجرين بأوروبا وبخاصة في فرنسا.